الاتجاهات النظرية والمنهجية في دراسة العنف السياسي

كلمات مفتاحية :النظرية، المنهج، العنف السياسي، العنف الرسمي وغير الرسمي

م.م. عامر لطفي عبد الكريم

وزارة التربية / مديرية تربية الكرخ الثالثة

ملخص العربية:

ظاهرة العنف بصورة عامة تختلف باختلاف المجتمعات وتباين الحضارات وترتبط بصورة دائمة بحالة المجتمع والقيم السائدة فيه وأصبحت قضية سلوكية عامة تنتشر في كل المجتمعات وهي ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية. والعنف السياسي كأحد أشكال العنف ظاهرة عالمية تعرفها جميع المجتمعات بدرجات مختلفة ولأسباب متعددة، ويتمثل الاختلاف بين المجتمعات في الأسباب الحقيقة للعنف السياسي، وأساليبه الفعالة للتعامل معه، وبالتالي فهو ليس سمة لصيقة بمجتمع معين أو بشعب معين من دون غيره، كما أنه ظاهرة مركبة، وأشكاله متعددة وأساليبه متداخلة. وهو ليس ظاهرة سلبية أو مرضية على الدوام بل في بعض الأحيان يكون ضرورة تاريخية فالتحولات الثورية الكبرى في تاريخ الأمم والمجتمعات لم تكن لتحدث لولا وجود درجة من العنف وممارسة العنف غير الرسمي قد يدفع النظام السياسي إلى تطوير سياسات فعالة لمواجهة المشكلات التي تفرز العنف السياسي وتؤدي إلى تصاعده، أو قد يكون الوسيلة الوحيدة المتاحة للتخلص من أوضاع سياسية واجتماعية ظالمة وبائدة أو لغرض تغيير سياسي واجتماعي في حالة غياب أو ضعف القنوات السياسية للتغيير.

Theoretical and methodological approaches in the study of political violence

Keywords: theory , method , Political Violence , formal and informal violence

Assistant docent Amer Lutfi Abdel Karim
Ministry of Education
Directorate Education of Al-Karkh third

Abstract:

The phenomenon of violence in general vary in different societies and civilizations and variation linked to a permanent condition of society and the values prevailing in it and become a matter of public behavioral spread in all societies, a complex phenomenon that has political, economic, social, cultural and psychological aspects. The political violence as a form of violence is a global phenomenon known to all societies to varying degrees multiple reasons, The difference between the communities in the causes of truth to political violence, and effective methods to deal with it, and therefore it is not a trait closely a particular community or a particular people without the other, as it is a complex phenomenon, and forms multiple and overlapping methods. It is not a negative or pathological phenomenon always, but sometimes have a historical necessity major revolutionary transformations in the nations and societies history were not to occur in the absence of a degree of violence and the practice of informal violence could push the political system to the development of effective policies to address the problems that spawn political violence and lead to escalation, or it may be the only means available to get rid of the political and social situation is unfair and outdated, or for the purpose of political and social change in the case of absence or weakness of political channels to change.

مقدمة :-

العنف ظاهرة قديمة قدم الإنسانية وهي أحدى المظاهر التي هددت وجود الإنسان وهي أول شاهد على ميلاده الذي لازمه على مدى التاريخ البشري. وأن أول أحداث العنف الإجرامي ما ورد في القصص الديني عن حادث مقتل هابيل بيد أخيه قابيل، وظاهرة العنف بصورة عامة تختلف باختلاف المجتمعات وتباين الحضارات وترتبط بصورة دائمة بحالة المجتمع والقيم السائدة فيه وأصبحت قضية سلوكية عامة تنتشر في كل المجتمعات وهي ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية. والعنف السياسي كأحد أشكال العنف ظاهرة عالمية تعرفها جميع المجتمعات بدرجات مختلفة ولأسباب متعددة، ويتمثل الاختلاف بين المجتمعات في الأسباب الحقيقة للعنف السياسي، وأساليبه الفعالة للتعامل معه، وبالتالي فهو ليس سمة لصيقة بمجتمع معين أو بشعب معين من دون غيره، كما أنه ظاهرة مركبة، وأشكاله متعددة وأساليبه متداخلة. وهو ليس ظاهرة سلبية أو مرضية على الدوام بل في بعض الأحيان يكون ضرورة تاريخية فالتحولات الثورية الكبرى في تاريخ الأمم والمجتمعات لم تكن لتحدث لولا وجود درجة من العنف وممارسة العنف غير الرسمي قد يدفع النظام السياسي إلى تطوير سياسات فعالة لمواجهة المشكلات التي تفرز العنف السياسي وتؤدي إلى تصاعده، أو قد يكون الوسيلة الوحيدة المتاحة للتخلص من أوضاع سياسية واجتماعية ظالمة وبائدة أو لغرض تغيير سياسي واجتماعي في حالة غياب أو ضعف القنوات السياسية للتغيير. فالقرن العشرين أصبح شاهداً على قفزة لم يسبق لها مثيل لكل أشكال العنف السياسي وفي أعداد الضحايا وضخامة التخريب وقوة وسائل العنف فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية وهي أكثر الدول تقدماً في عالم اليوم تم اغتيال أربعة من رؤسائها خلال قرن واحد (١٨٦٥-١٩٦٥) وهو لينكولن Lincolin، وجارفيلد Garfieeld، وماكينلي Mackinly ، وكيندي Kennedy، بالإضافة إلى الإرهاب السياسي فلقد كانت معدلات الجريمة في الولايات المتحدة كالتالي : جريمة سرقة كل ٤ ثوان، جريمة سطو كل ٨

ثواني، اعتداء وهجوم مدمر كل ٤٨ ثانية، وسرقة بالإكراه كل ٥٨ ثانية، وجريمة اغتصاب بالقوة كل ٨ دقائق، وجريمة قتل كل ٢٣ دقيقة، وبالتالي تزايد أعمال الشغب والجرائم بين الشباب في المدن الداخلية، وحالات الثورة والاحتجاج وعدم الاستقرار ومشكلة فيتنام والعرقية وعدم استقرار الاقتصاد ومثيري الشغب من الشباب ومعارضي السياسة في فيتنام كل هذه الأشياء مظاهر من العنف السياسي في فترة الستينيات والسبعينيات والثمانينات والتسعينيات.

وأصبح العنف السياسي يشكل ظاهرة عالمية فرضت نفسها على الأحداث العالمية الأخرى ويرجع ذلك لازدياد موجة عمليات العنف السياسي من حيث الكم والكيف. فمن مظاهرها في بلدان العالم المظاهرات المعادية للأجانب في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا العظمى والصراعات الوطنية في إيرلندا الشمالية وكورسيكا والحركات الاجتماعية الرافضة بين الفلاحين والتجار والصيادين وبين فئات اجتماعية أخرى تشعر بالتهديد الاقتصادي، بالإضافة إلى الأعمال الإجرامية التي ترتكبها المافيا والتي تهدد اليوم إيطاليا بصفة خاصة ولقد تنوعت وتعددت أعمال العنف والإرهاب على المستوى العالمي متمثلة في المظاهرات وأحداث الشغب في الدول الغربية والأوربية والعربية خلال احتلال افغانستان والعراق وأيضاً عمليات خطف الطائرات أو السفن، وحجز الرهائن أو تفجير الطائرات أو المراكز التجارية كما حدث مؤخراً في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا أو اغتيال الشخصيات السياسية والدينية، ويضاف إلى ذلك عمليات العنف التي ينتهك فيها حقوق الإنسان على أرض فلسطين وسياسة القمع الإسرائيلي للفلسطينيين وعمليات القتل والتشريد التي تقوم بها إسرائيل في جنوب لبنان ثم العمليات اللإخلاقية واللاإنسانية على أرض البوسنة والهرسك وعمليات العنف ضد المسلمين في الهند وهدم مساجدهم، وسياسة التطهير العرقي ضد المسلمين في أوروبا، فعمليات العنف أصبحت تسود مناطق متعددة في العالم وفيها تعد صارخ على آدمية وحقوق الإنسان في أن يعيش في أمن وسلام.

وتعد ظاهرة العنف بصفة عامة والعنف السياسي بصفة خاصة من الظواهر المرضية التي فرضت نفسها على الساحة العراقية والتي تشير إلى أن هناك أزمة يعانيها هذا المجتمع بشكل عام والشباب بشكل خاص وتتجسد مظاهر هذه الأزمة على متصل يبدأ بمظاهر اللامبالاة والإهمال وينتهي بالتطرف والاغتيالات السياسية. وتتناول الدراسة عدة نقاط أساسية ما يلي:

- أولاً : تعريف العنف السياسي.
- ثانيا : أنماط العنف السياسي وتصنيفاته.
- ثالثا : الاتجاهات النظرية المعاصرة في دراسة العنف السياسي.
- رابعاً : قياس العنف السياسي.
- خامساً : إجراءات وآليات مواجهة العنف السياسي .

ثم يتناول الباحث شرح هذه النقاط بالتفصيل والتوضيح .

أولاً : تعريف العنف السياسي :-

تعريف العنف السياسي Political Violence

تتعدد التعريفات المتعلقة بمفهوم العنف السياسي وتتنوع وتتفاوت إلى حد كبير فهذا المفهوم يخضع لمؤثرات عديدة ومتنوعة منها ما هو علمي ومنها ما هو إيديولوجي أو سياسي، ويحاول الباحث الوقوف على بعض المساهمات الأساسية في دراسة العنف السياسي للتعرف على بعض جوانب المفهوم.

فيعرف ((شانج سياهن)) Chung - Si Ahn (١٩٨١) العنف السياسي بأنه الاستخدام للقوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية.(Chung – Si Ahn, 1981, P.12)

وتعرف ((أكرام بدر الدين)) (١٩٨٣) العنف السياسي بأنه كافة أعمال الشغب والأذى والتدمير التي يقصد منها تحقيق أهداف سياسية.

(أكرام بدر الدين، ١٩٨٣، ص٣٥)

كما عرف ((إدوارد ميللر)) Muller, Edward (١٩٨٥) العنف السياسي بأنه يشمل كل أنواع وصور الحروب المعروفة : الحرب ذات النطاق المحدود، والحرب واسعة النطاق، والعالمية، والحرب الشاملة.

(Edward, Muller, 1985 : P.47-61)

ويعرف ((بول ويلكنسون)) Paul Wilkinson (١٩٨٦) العنف السياسي بأنه استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية، وهذا التعريف لا يختلف أطلاقاً عن تعريف الذي ذكره ((شانج ساهين)). (Paul Wilkinson, Op. Cit : P.30)

ويرى عالم الاجتماع الأمريكي ((نيبورج)) Nieburg (١٩٨٦) بأن العنف السياسي هو أفعال التدمير والتخريب وإلحاق الأضرار والخسائر التي توجه إلى أهداف أو ضحايا مختارة أو ظروف بيئية أو وسائل أو أدوات والتي تكون آثارها ذات صبغة سياسية من شأنها تعديل أو تقييد أو تحوير سلوك الآخرين في موقف المساومة والتي لها نتائج على النظام الاجتماعي.

(أحمد جلال عز الدين، ١٩٨٦، ص١٢٨)

ويرى ((حسنين توفيق)) (١٩٩٢) أن العنف السياسي يشير إلى مختلف السلوكيات التي تتضمن استخداماً فعلياً للقوة أو تهديداً باستخدامها، لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص والإتلاف بالممتلكات وذلك لتحقيق أهداف سياسية مباشرة أو أهداف اقتصادية واجتماعية لها دلالات وأبعاد سياسية.

(حسنين توفيق، ١٩٩٢، ص٤٥)

ويعرف ((وايت روبرت)) White W. Robert (١٩٩٣) العنف السياسي بأنه الأضرار المتعمد او الفعلي ضد الأشخاص على وجه الخصوص أو النتائج الحقيقية المستهدفة أو التحولات المؤثرة سواء داخل السلطة السياسية أو داخل الأنظمة الاقتصادية أو الاجتماعية. (Robert W. White, 1993, P.576-585)

ويرى ((علي ليلة)) (١٩٩٥) أن العنف السياسي يشير إلى كل الهجمات ذات الطبيعة الجمعية والتي تظهر من داخل المجتمع وموجهة نحو النظام وممثليه

بما في ذلك الجماعات السياسية المتنافسة أو الذين يشغلون مراكه أو ينفذون سياساته. (علي ليلة، ١٩٩٥، ص٦٤)

كما يرى ((قدري حفني)) (١٩٩٥) العنف السياسي بأنه عنف متبادل بالضرورة يستهدف إلحاق التدمير بالأشخاص أو الممتلكات ويختلف عن أغلب الأنواع الأخرى من العنف حيث يتمايز فيها بوضوح دور الضحية عن دور المعتدي. (قدري حفني، ١٩٩٥، ص٤٤)

ويعرف ((فيليب برود)) (١٩٩٥) العنف السياسي بأنه كل عمل من أعمال الخروج عن النظام او التدمير أو الإصابة تكون آثاره ومحله واختيار أهدافه وضحاياه وظروف تنفيذه ذات مدلول سياسي، والمدلول السياسي يعني أن الفعل يرمي إلى تغيير سلوك الآخرين في وضع من أوضاع المساومة له تأثير على النظام الاجتماعي. (فيليب برود، ١٩٩٥، ص١٠٧)

وقد عرف ((فيليب فارج)) (١٩٩٥) العنف السياسي بأنه العنف الذي يستخدمه بعض أفراد المجتمع ضد الدولة أو ضد أقرانهم، هو رد فعل محدد نتج عن مجموعة من الإحباطات الجماعية وأنه يعبر عن اتساع الهوة الفاصلة بين الطموحات والواقع. (فيليب فارج، ١٩٩٥، ص٣٤٤)

ويعرف ((ديفيد آبيتر)) David Apter (١٩٩٧) العنف السياسي كتعبير عن السخط بأنه ((فعل خارجي مدمر مدفوع بتفريغ شحنة عدوانية)).

(David Apter, 1997 : 1)

كما يعرف ((رتيشارد فوردنج)) Richard, Fording (١٩٩٧) العنف السياسي بأنه العنف الذي يشمل كافة الممارسات التي تتضمن استخدام فعلي للقوة لإلحاق التدمير بالأشخاص أو بالممتلكات لتحقيق أغراض سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لها أبعاد سياسية. (Richard, Fording, 1997 : 1-290)

ويعرف ((روبرت اليزا)) Robert Elias (١٩٩٩) العنف السياسي هو الاستخدام المتعمد لأفعال قهرية ترتكب لتحقيق أهداف سياسية، وكذلك العنف غير المتعمد الناتج من أفعال سياسية. (Robert Elias, 1999, P.57)

كما يعرف ((برنادت هايسي)) Bernadette Hayes (٢٠٠١) العنف السياسي بأنه اللجوء إلى القوة لجوءاً كبيراً أو مدمراً ضد الأفراد أو الأشياء لجوءاً إلى قوة يحظرها القانون، موجهاً لأحداث تغيير في السياسة، في نظام الحكم أو في أشخاصه ولذلك فإنه أيضاً موجه لإحداث تغييرات في وجود الأفراد في المجتمع وربما في مجتمعات أخرى. (Bernadette Hayes, 2001, P.901-922)

وتعرف ((ماري جاكمان)) Mary Jackman (٢٠٠٢) العنف السياسي بأنه الاستخدام غير المشروع وغير المسموح به من السلطة للقوة لفرض قرارات ضد إرادة أو رغبة الآخرين. (Mary Jackman, 2002, P.392)

وبعد هذا العرض للتعريفات السابقة للعنف السياسي يتضح للباحث أنه يشتمل على عدة عناصر :

- الاستخدام الفعلي للقوة أو التهديد باستخدامها من خلال (أحداث–شغب–تمرد–اغتيالات–ثورة–اعتقالات–حروب–حالة طوارئ–إعدامات من خلال محاكم عسكرية أو قتل وتصفية جسدية).
- أحداث ووقائع وممارسات يقوم بها النظام ضد المواطنين أو عناصر معينة منهم ويسمى (بالعنف الرسمي أو العنف الحكومي) أو يقوم به الأفراد ضد النظام أو أحد رموزه ويسمى (بالعنف غير الرسمي أو العنف الشعبي).
- لتحقيق أهداف سياسية مثل (المطالبة بالمساواة سواء كانت في المجال الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي – المطالبة بتحسين الأوضاع والظروف المعيشية – رفع الظلم – المطالبة بالتحرر القومي والوطني – السعي للحصول على الاستقلال وحق تقرير المصير – توسيع نطاق المشاركة السياسية – استعادة سيطرة وهيبة الدولة – حفظ الأمن العام والنظام والقانون – القضاء على العابثين – إلغاء قرار سياسي معين – تحقيق الاستقرار).

ثانياً : أنماط العنف السياسي وتصنيفاته :-

إن العنف حقيقة واقعة في الحياة السياسية في بلدان العالم وأشكال العنف كثيرة ومعقدة وأنها تتضمن سلوكيات شديدة التنوع – يحاول الباحث أن يعرض لأهم تلك التصنيفات والأنماط ما يلي :

١-العنف الرسمي والعنف غير الرسمي :

ميز ((حسنين توفيق)) (١٩٩٢) بين ما يعرف بالعنف الرسمي والذي يقصد به العنف الموجه من النظام إلى المواطنين أو إلى جماعات وعناصر معينة منهم وذلك لضمان استمراره، ويمارس العنف من خلال أجهزته القهرية كالجيش والبوليس والمخابرات وقوانين الطوارئ، وبين ما يسمى بالعنف غير الرسمي والذي يقصد به العنف الموجه من المواطنين أو فئات معينة (العمال، الطلبة، الفلاحين، الأقليات، الأحزاب والتنظيمات السياسية) إلى النظام أو بعض رموزه ويتخذ العنف في هذه الحالة شكل المظاهرات والإضرابات والاغتيالات والانقلابات.

(حسنين توفيق، مرجع سابق : ص٤٨-٤٩)

٢-العنف المبرر والعنف غير المبرر :-

يفرق الفيلسوف الأمريكي ((جيور)) Gurr بين العنف المبرر ويقصد به استخدام القوة على أسس شرعية وهذا لا يتم إلا بواسطة الدولة من خلال أجهزتها المنشأة لهذا الغرض وبين العنف غير المبرر والذي يعني به ممارسة القوة على أسس غير مشروعة تقوم بها حركات المعارضة وغيرها من الجماعات المختلفة.

(ف. دينبوف، ١٩٨١، ص١٢٥)

٣-العنف المشروع والعنف غير المشروع :-

فرق ((عبد الناصر حريز)) (١٩٩٦) بين العنف المشروع والعنف غير المشروع فالعنف المشروع يقصد به العنف الذي توم به سلطات الدولة الرسمية بهدف قمع حركات الاحتجاج أو إجراءات محاكمة بوليسية أو عسكرية، أما العنف غير المشروع فهو العنف الذي يلجأ إليه الجماعات المختلفة في مواجهة السلطات

الحاكمة ويغالى البعض في الأمر فيذهب إلى اعتبار العنف الذي تمارسه الأوساط الحاكمة في بعض الدول من خلال أجهزة خاصة تقوم بإنشائها هو عنف شرعي بصورة مطلقة بغض النظر عن ظروف ومدى استخدام ذلك العنف وأهدافه وطبيعة من يوجه إليهم ذلك العنف. (عبد الناصر حريز، ١٩٩٦، ص٤٥)

٤-العنف الظاهر والعنف الكامن :-

كما ميز ((حسنين توفيق)) (١٩٩٢) بين العنف الظاهر والعنف الكامن فالعنف الظاهر هو الذي يتم التعبير عنه بسلوكيات وممارسات ظاهرة وملموسة، أما العنف الكامن (الخفي) أو يطلق عليه العنف الهيكلي، هو العنف الكامن في البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمعات، وثمة علاقة وثيقة بين العنف الكامن الهيكلي والعنف الظاهر (السلوكي) فوجود الأول يزيد من احتمالات حدوث الثاني لأن السعي لتغيير البنيان الاجتماعي، أو الإعلان عن حتمية تغييره يرتبط بمجموعة من التوترات والاضطرابات التي تتضمن قدراً من العنف.

(حسنين توفيق، مرجع سابق، ص٤٤-٤٥)

٥-العنف القاهر والعنف المحرر :-

ميز ((حسن حنفي)) (٢٠٠٢) بين العنف القاهر والعنف والمحرر فالعنف القاهر Oppressive، والعنف المحرر Liberating Violence فالأول السبب، والثاني النتيجة، الأول الفعل والثاني رد الفعل، الأول تمارسه الدولة والجيش وأجهزة الأمن والإقطاع، والثاني يحدث عند الفلاحين والعمال والمثقفين.

(حسن حنفي، مرجع سابق، ص٧٠)

٦-العنف الآتي من أعلى والعنف الآتي من أسفل :-

يميز البعض بين ما يعرف بالعنف الآتي من أعلى، أي ذلك العنف الذي تستخدمه الأجهزة الحكومية تجاه الجامعات المعارضة والخارجة على النظام وبين ما يعرف بالعنف الآتي من أسفل ويقصد به ذلك العنف الذي تقوده مجموعات عرقية أو طبقية أو دينية ضد سلطات نظام الحكم القائم تحقيقاً لهدف تسعى إليه تلك المجموعات. (ف. دينبوف، مرجع سابق، ص٩٤)

٧-العنف الفردي والعنف الجماعي :-

فرق ((السيد عبد المطلب غانم)) (١٩٨٧) بين العنف الفردي والعنف الجامعي فالعنف الفردي يقصد به ذلك العنف الذي يمارسه فرد بذاته لتحقيق أهداف وغايات شخصية وهذا النوع من العنف عادة ما يستبعد من إطار العنف السياسي باعتباره أنه بمثابة جريمة بالمعنى الدقيق للكلمة، أما العنف الجامعي فيقصد به ذلك العنف المادي الذي تمارسه مجموعات تحقيقاً لأهداف عامة مجردة عن الغاية أو المصلحة الذاتية. (السيد عبد المطلب غانم، ١٩٨٧، ص٤٨)

٨-العنف ضد الذات والعنف ضد الآخرين :-

العف ضد الذات يعبر عن انسحاب الفرد عن الواقع لعدم القدرة على مواجهته فيلجأ إلى توجيه الرفض والعنف إلى ذاته وليس إلى الآخر، بينما يشير العنف ضد الآخرين إلى عنف الفرد والجماعة ضد الأفراد الآخرين وضد النظام. (شادية علي قناوي، ١٩٩٦، ص٣١٩-٣٢١)

٩-العنف الطبقي والعنف الاجتماعي والثقافي :-

ميز ((السيد حسنين)) بين العنف الطبقي والعنف الاجتماعي والثقافي فالعنف الطبقي هو الذي تمارسه الطبقة المسيطرة على الطبقات المستغلة، أما العنف الاجتماعي والثقافي وهو الذي تمارسه بعض الجماعات المتطرفة ضد الدولة من ناحية وضد المجتمع المدني ذاته من ناحية أخرى.

(حسنين توفيق، مرجع سابق، ص٤٧)

١٠-العنف السلبي والعنف الإيجابي :-

كما ميز ((حسن حنفي)) (٢٠٠٢) بين العنف السلبي والعنف الإيجابي – فالعنف السلبي هو الإحساس بالعجز وقلة الحيلة وضيق السبل وهو الإحساس العام عند العرب إزاء العدوان الصهيوني بالعجز والإحباط واللاحيلة، واغتيال قادة الانتفاضة وقتل الأطفال والنساء والشيوخ وهدم المنازل وتجريف الأراضي وطرد السكان فيتحول هذا العجز وهو العنف السلبي إلى الانفجار عند بعض الأفراد أو الجماعات إلى عنف إيجابي كما هو الحال في حوادث سبتمبر الأخيرة في نيويورك واشنطن وفي هذه الحالة يكون العنف الإيجابي تكفيراً عن خطايا العنف السلبي وخلاصة منه الأقلية التي تتحمل وزر الأغلبية. (حسن حنفي، مرجع سابق، ص٧٢)

١١-العنف المادي والعنف المعنوي :-

يشير العنف المادي إلى العنف الحادث عن طريق القوى المادية أو الطبيعية، أما العنف المعنوي فهو الحادث عن طريق التهديد.

(شادية قناوي، مرجع سابق، ص٣١٢-٣١٣)

١٢-العنف الثوري والعنف الرجعي :-

لعل التراث الماركسي الثوري هو أكثر مدارس الفكر الثوري أهمية وجدارة فقد فرق ماركس بين نمطي العنف الثوري والعنف الرجعي، فالعنف الثوري هو ذلك العنف الذي تستخدمه الطبقة العاملة (البروليتاريا) تجاه طبقة البورجوازية المستغلة من أجل إحداث درجة شاملة من التغيير في مختلف أرجاء المجتمع بينما يعد العنف الرجعي العنف الذي تستخدمه طبقة البورجوازية المستغلة في مواجهة الطبقة العاملة.

(محمد فايز أسعيد، ١٩٩٨، ص١٧٠-١٧١)

١٣-العنف المخطط (المنظم) ، والعنف غير المخطط (التلقائي) :

وقد ميز ((حسنين توفيق)) (١٩٩٢) أيضاً بين العنف المخطط، والعنف غير المخطط، فالعنف المخطط وهو غالبا ما يتم بصورة منظمة كالانقلابات

العسكرية وعمليات الاغتيال والأعمال الإرهابية، أما العنف غير المخطط الذي يندلع بصورة تلقائية فجائية ويأتي في الغالب كردود أفعال موقفية مثل المظاهرات والاضطرابات وأحداث الشغب. (حسنين توفيق، مرجع سابق، ص٤٠-٤٨)

كما صنف كل من ((برونتجهام وباول باترك)) Brantingham & Paul Patrica (١٩٨٤) العنف السياسي كالتالي :

- العنف من أجل فرض النفوذ : ويزداد هذا النمط كلما ضعفت أجهزة السلطة المركزية.
- العنف لإشاعة الفوضى والذعر في المجتمع : وإظهار السلطة الرسمية بمظهر الضعف في مناطق مزدحمة ويؤدي هذا النمط من العنف إلى إثارة أجهزة الدولة فتمارس قدراً كبيراً من العنف الرسمي لاستعادة هيبة الدولة وقد يؤدي رد الفعل العنيف إلى إظهار السلطة بمظهر القوة الغاشمة ويحقق هذا النوع هدف الحركات المخططة للعنف وهو إرهاق الدولة وتشتيت جهودها وإنشاء وتقليص شعبيتها وهو هدف العنف السياسي.
- العنف للاستيلاء على السلطة : وهذا النوع من العنف يستهدف الاستيلاء على السلطة بالقوة ويزداد هذا النوع من العنف في العالم كله حيث تتتشرذم مجتمعاتها تبعا للولاءات القبلية، كما تمارسه بعض جماعات العنف بدوافع عرقية أو دينية أو مذهبية.
- العنف في ممارسة السلطة : والذي تمارسه الحكومات المستبدة التي لا تتمتع بشعبية في بلادها فتتخذ العنف سبيلاً لفرض النفوذ، إلا أن تمادي السلطة في استخدام العنف لآجال طويلة غالباً ما يحقق نتائج سلبية منها تعود الناس عليه ومن ثم يفقد تأثيره في إخفاقهم ومنها أيضاً اكتساب الجماهير خبرة في التعامل مع أجهزة البطش الحكومية وإفشالها. (Paul & Patrica, 1984, P.46-47)

يتضح مما سبق أنه ليس هناك معيار واحد لتصنيف ظاهرة العنف السياسي نظراً لتعقد هذه الظاهرة وتعدد صورها وأشكالها واختلافها من مجتمع إلى آخر،

ولكن يتفق الباحث مع التصنيف الذي صنفه ((حسنين توفيق)) بين كل من العنف الرسمي والعنف غير الرسمي، والعنف الظاهر والعنف الكامن.

وتتناول الدراسة بعد ذلك الاتجاهات المعاصرة في دراسة العنف السياسي.

ثالثاً : الاتجاهات النظرية المعاصرة في دراسة العنف السياسي :

نظريات الحرمان كإطار لتفسير العنف السياسي

تركز هذه النظريات على تفسيرات الأفراد ومدى استجابتهم للظروف المتغيرة، وبناء على هذه النظريات فإن الظروف الاجتماعية لا تؤدي بمفردها إلى تحدي الأفراد للسلطة القائمة، وقد تسود مثل هذه الظروف بدون ظهور جماعات تمارس العنف، ولكن عندما يرى الناس هذه الظروف ظالمة فإنهم يضطرون إلى تشكيل قواعد وخلايا تنطلق منها جماعات العنف داخل أي مجتمع، ويعرض الباحث لهذه النظرياتم ن خلال خمسة نماذج هي : ١-الحرمان والفعل السياسي، ٢-الحرمان النسبي ((لتيد جيور)) Ted Gurr، ٣-تزايد التوقعات، ٤-الحراك لأسفل، ٥-عدم الاتساق في المركز.

١-الحرمان والفعل السياسي :-

يقصد بالحرمان عدم الإشباع لما يراه الأفراد ضرورياً أو مرغوبا، والمحرمون ببساطة هم أكثر الأفراد شعوراً بعدم الرضا مع الأنظمة السياسية والاقتصادية القائمة، وتلك المعاناة تؤدي بالأفراد إلى تنظيم أنفسهم في محاولة لإجبار السلطات والمؤسسات على تحسين ظروفهم، إن الفقر الاقتصادي أو الكبت السياسي يؤديان بالأفراد للثورة ضد الأوضاع القائمة. (إيمان شومان، ١٩٩٦، ص١٧٥-١٧٦)

وقد لا ينطبق ذلك على كل الحالات، فالفقر أو الكبت لا يؤديان بمفردهما إلى تحدي السلطة القائمة، كما لاحظ أكثر المراقبين فإن الإحباط المتولد من الحرمان الاقتصادي أو الضغط السياسي لا يؤدي بالضرورة إلى قيام جماعات لرفع تلك الظروف، وقد لاحظ ((تيرنر وكيليان)) سنة (١٩٧٢) أن الإحباط المستمر يؤدي إلى اليأس ومن ثم يحد من المشاركة ضد أي تقدم أو إصلاح.

ولقد فسر ((رونكيمان)) Runciman ذلك وذكر أن لم يكن لدى الأفراد سبب لتوقع الأمل في إشباع ما يريدونه أو في تحسين ظروفهم، فإن الفقراء والمكبوتين سوف يقبلون الوضع القائم بل حتى قد يقاومون التغيير، وهذا لا يعني أن الفقر والكبت قد لا يؤديان إلى الغضب والإحباط وأشكال أخرى من الاستياء تؤدي إلى انطلاق الضعف مثل المظاهرات أو الاضطرابات أو أحداث شغب.
(المرجع السابق، ص١٧٦)

٢-الحرمان النسبي ((لتيد جيور)) Ted Hurr :-

لقد تعدد نظريات الحرمان التي طرحها علماء الاجتماع والسياسة كإطار لتفسير العنف في المجتمع، وتعد نظرية الحرمان النسبي من أهم النظريات التي طرحها علماء السياسة لتفسير ظاهرتي العنف، فتناقض هذه النظرية الأصول والأسس المسببة للعنف السياسي العالمي من خلال منظور سيكولوجي، فيعتبر ((جيور)) Gurr أن الإحباط، والضيق، واليأس الذي يؤدي إلى العنف السياسي له جذور كثيرة في السياسة الدولية العالمية والمواقف الاقتصادية والاجتماعية تؤثر على العنف والإرهاب مثل الظروف الشخصية، والتتابع المتراكم لأسباب معينة من الأحداث وهذه النظرية مبنية على النظرية النفسية ((لفرويد)) ومشتقة من المفهوم الذي طوره ((يال)) Yale النفسية في الثلاثينيات ومؤسسيها ((دولارد)) Dollard، وتنص هذه النظرية على أن العدوان دائماً يتبع الإحباط خاصة السلوك المعادي دائماً ووجود الإحباط يؤدي إلى بعض أشكال العدوان.

وبناء على هذه الأصول السيكولوجية استبدل العالم السياسي ((جيور)) Gurr الحرمان النسبي Relative Deprivation في عدوان الإحباط عند ((دولارد)) ولكن يستخدم مصطلحات الحرمان والتناقض والإحباط للإشارة إلى العنف. (Alex P. Schmid, 1983, P.63-64)

فالحرمان النسبي في أبسط معانيه هو التفاوت السلبي بين التوقع المشروع والواقع الذي يؤدي إلى سيطرة ما يسميه ((جيور)) Gurr بالموقف الإحباطي على عدد كبير من الأفراد في المجتمع وهو موقف يواجهون فيه عوائق عضوية أو

نفسية تحول دون حصولهم على قيمة معينة أو احتفاظهم بها مع وعيهم بالقوى الكامنة خلف التدخل والإعاقة الأمر الذي يدفعهم إلى اللجوء للعنف لتجاوز هذا الموقف.

(Ibid, P.64)

ويقول ((علي ليلة)) (١٩٩٥) أن الحرمان النسبي من المنظور السوسيولوجي يشير إلى الفجوة بين إنجاز الأفراد أو الجماعات أو التنظيمات للأدوار المكلفين بها من قبل المجتمع وبين المكافآت التي يحصلون عليها نتيجة لأداء هذه المهام أو الأدوار، ويؤكد ((سملسر)) Smelser أن الذين يمارسون العنف يعانون من الحرمان النسبي أو المطلق أو هم مهددون به. (علي ليلة، مرجع سابق، ص٨٢-٨٣)

والعنف السياسي عند ((جيور)) Gurr يشير إلى كل الهجمات الجماعية في المجتمع السياسي ضد أسلوب الحكم السياسي، المجموعات السياسية المتضارعة وأحداث الشعب والثورات والانقلابات وحروب العصابات والثورات، والحرمان النسبي عند ((جيور)) مصطلح يطلق للتعبير عن توتر يتطور من التناقض بين ((يجب ويكون)) في إشباع قيمة جماعية وهذا يهيئ الرجال للعنف.

وحاول ((جيور)) إيجاد علاقة بين الحرمان النسبي والعنف ضد الدولة، فالحرمان النسبي يولد السخط والذي بدوره يؤدي إلى السخط السياسي وما أن تبرز بذور السخط السياسي حتى يظهر العنف السياسي، ولكن مع ذلك فإن العلاقة ليست ميكانيكية بأية حال لأنها تتأثر بالتفاعل المتبادل مع عوامل أخرى.

(Alex P. Schmid, Op. Cit, P.265)

وتؤكد بعض الدراسات أنه توجد علاقة بين الحرمان الاقتصادي عدم الاستقرار السياسي مثل دراسة ((فاروق يوسف أحمد)) (١٩٨٨) فقد توصلت إلى وجود علاقة طردية بينهما لكنها غير مباشرة، إذ تتوسطها عوامل أخرى كوعي الحرمان، وضعف سيطرة النظام على أجهزة القمع ووجود مسهلات اجتماعية أخرى.

(فاروق يوسف أحمد، ١٩٨٨، ص٧١-٧٧)

كما أكدت دراسة ((أماني مسعود الحديني)) (١٩٩٩) في دراستها عن المهمشون والسياسة في مصر إلى وجود علاقة طردية بين الفقر والعنف السياسي، فمع تزايد الفقر تزايدت نسبة العنف السياسي.

(أماني مسعود الحديني، ١٩٩٩، ص١٢٦)

ومع ذلك يمكن القول أن الفقر لم يؤدي مباشرة للعنف إلا أنه أحد أهم مسبباته، وبالإضافة إلى الحرمان النسبي، يوجد الحرمان المطلق فيرى ((علي ليلة)) (١٩٩٥) انه يلعب دوراً أساسياً في أحداث العنف ويتمثل الحرمان المطلق في العجز عن إشباع الحاجات الأساسية للإنسان وهي حالة أشبه ما تكون بحالة الإفقار في النظرية الماركسية حينما يصبح الدخل أو الأجر الذي يحصل عليه الفرد عاجزاً عن إشباع حاجاته مثل هذا الوضع الذي تعيشه الشرائح الدنيا في الأحياء العشوائي أو حتى في السياق الحضري عموماً يجعل ممارسة الحياة اليومية بذاتها مصدراً للتوتر، حيث يظل الفرد يحيا في إطار هذا النمط من الحرمان إلى أن يتخلق الظرف الملائم الذي يتحول فيه الحرمان المطلق إلى حرمان نسبي يدفع الإنسان إلى المشاركة في العنف والإرهاب. (علي ليلة، مرجع سابق، ص٨٣)

٣-تزايد التوقعات :

لقد طور علماء الاجتماع والسياسة العديد من الفروض النوعية التي تختص بالنظرية العامة ((للحرمان النسبي)) وتعد أكثر وأهم الفروض ما يعرف ((بتزايد التوقعات)) حيث يمر الناس بتحسن في ظروف حياتهم ولكن في نفس الوقت يزداد مستوى رغباتهم وتنمو الفجوة بين التوقعات والإمكانات ويزداد الإحباط ويجبر الناس على الانخراط في أشكال سياسية غير تلك القائمة، وهذا الحرمان سمي بالحرمان الذي يدفع الناس إلى الطموح.

وقد حلل ((دافيز)) Davies الظروف الاجتماعية التي تعمل على ظهور الثورات والاحتجاجات، فأقر بأن الثورات أو الحركات محتملة بعد فترة طويلة

ومتصلة من النمو يعقبها هبوط حاد، على عكس (دي توكفيل) De Tocqueville الذي يرى أن الثورات محتملة بعد التحسن الاقتصادي، ومع ذلك فستظل نظرية تزايد التوقعات نظرية هامة، وأن صعب تطبيقها على كل المجتمعات وكذلك سيظل منحني (J) عن الإشباع الفعلي للحاجات أداة تحليلية يجب أن يعضها المؤرخون في اعتبارهم حين يدرسون الانتفاضات الاجتماعية العنيفة في الماضي. (إيمان شومان، مرجع سابق، ص١٧٩)

٤-الحراك لأسفل :-

وهناك نوع أخر من الحرمان الذي يرتبط بجماعات الأفراد التي تهبط مرتبة أدنى، أي الحراك لأسفل، والذي يعني التردي والتدني في الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية، فعندما يعاني الناس من الحراك لأسفل فإنهم يشعرون بالأسى لما فقدوه أو لما يطمحون إليه ويرون أنه من حقهم مثل هؤلاء الأشخاص يعانون حرمان نسبي بمقارنة وضعهم الحالي بوضعهم السابق في السلم (أو الهرم الاجتماعي).

(المرجع السابق، ١٨٠)

٥-عدم الاتساق في المراكز :-

وهناك نوع آخر من أنواع الحرمان الذي يفسر الاشتراك في الحركات الاجتماعية والسياسية المتطرفة وهو ما يعرف بعدم الانسجام في المراكز الاجتماعية وهو يحدث للأفراد الذين يجدون أنفسهم مرتبين بصورة متباينة وفي مقاييس مختلفة من الطبقات. (المرجع السابق، ص١٨١)

يتضح مما سبق أن هذه النظرية ذات طابع سيكولوجي فهي تركز على الإحباط والضيق والعدوان في تفسيرها للعنف – والإحباط لا يؤدي دائما إلى العنف فمن الممكن أن يحدث بدون إحباط – والإحباط المستمر من الممكن أن يؤدي إلى اليأس، ومن ثم يحد من المشاركة السياسية والاجتماعية للأفراد ضد أي إصلاح أو تقدم داخل المجتمعات.

٦-العولمة كإطار لتفسير العنف السياسي :-

يمر عالمنا بمرحلة تحول نوعي في تاريخ عصرنا تتسم بالسيولة والفوضى الدولية الحكومة نسبياً ومن بين ثنايا عمليات التغير السياسي والثقافي والاجتماعي تنطلق موجات من العنف الدامي تأخذ أشكالاً متعددة منها الديني والقومي والعرقي والطائفي في مناطق ومراكز متعددة في العالم فقد انفجرت صراعات عرقية وثقافية في أنحاء شتى من العالم تبيد وتدمر وتقلع جذوراً كانت راسخة في دول البلقان والصومال ورواندا حيث عمليات الإبادة الجامعية على نحو غير مسبوق وظهور الحركات الفاشية الجديدة في أوروبا.

وفي الثمانينات وبالتحديد في عام ١٩٨٩ سقط حائط برلين وكان سقوطه بداية منبئة بأفول الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ودول شرق ووسط أوروبا حيث اندلعت الثورة في كل مكان ونشبت صراعات بين جمهورياتها السابقة واستخدم العنف ووظف في سياق وعبر طقوس ومسوغات متعددة الأضفاء المعنى عليه وقد شملت هذه الموجة العنيفة دول أوروبا الشرقية السابقة وفي مناطق متعددة من شمال العالم حيث ينتشر العنف الفجائي والرمزي واللغوي والهيكلي في بنية النظام الانتاج والليبرالي وإزاء الأقليات المهاجرة على أسس دينية وعرقية وثقافية ولم يقتصر العنف على الدول المتقدمة وإنما استشرى وعلى نحو غير مسبوق في جنوب الدنيا.

(السيد الحسيني، ١٩٩٣، ص١٤٧)

ولعل من بين المفكرين الذين اعتبروا عام ١٩٨٩ بدء تاريخ جديد للإنسانية في القرن العشرين (فوكوياما Fukuyama، هنتجتون Huntington ١٩٩٦، برستون Preston، بيني Penny ١٩٩٧، فرينك Rerenc ١٩٩٨ وغيرهم) وبزغت مفاهيم جديدة تحاول بلورة مظاهر الثورة المعلوماتية والتقدم التكنلوجي المتسارع، وحركة المتغيرات في عالم اليوم، تمثلت في الكوكبية Globalism، الكونية Universalism والاعتماد المتبادل Inter dependence وانفجرت صراعات ثقافية وعرقية كانت مؤجلة بحكم تلك التسويات الكبرى التي صاحبت

انتهاء الحرب العالمية الثانية والأولى أيضا. (إسهام أبو بكر عثمان، ٢٠٠٢، ص٢٠٧)

ولما أنفردت الولايات المتحدة بالعالم خطت خطوة سريعة لإتمام السيطرة، حين تكونت منظمة التجارة العالمية في يناير ١٩٩٥ لتفرض على كل بلاد العالم حرية التجارة وحرية انتقال الخدمات الثقافية عبر الحدود، دون مساءلة ودون خطر أو قيود من أي نوع وبدات الدول صغيرها وكبيرها تقع في شباك المنظمة الجديدة، وفي نفس الوقت تعمل على تفتيت القوى القومية إلى أكثر من قوة، إما على أساس عرقي أو طائفي ديني أو قبلي فكانت وراء تفكيك يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، وتشجع الحركات الانفصالية في الدولة القومية الواحدة بدعوى اختلاف الدين أو اللهجة، وتهدد نيجيريا بتفكيك أوصالها قبليا ثم تضرب العرب باسم حماية مسلمي كوسوفا، حتى تضعفها وتمنعها من إعلان الصرب الكبرى، وتترك السلطة الوطنية الفلسطينية تواجه حكومة عنصرية إسرائيلية تحكم هناك باسم اليهودية، ولا تضع دولتها على لائحة الإرهاب على حين تضع حزب الله في لبنان وجماعة حماس في فلسطين رغم أنهما يخوضان حرباً تحريرية، وترفض أدانة إسرائيل بالعنصرية. (عبادة كحيلة، ٢٠٠٣ : ٣٣٦)

وأصبحت ظاهرة العنف كابوساً يجثم على أنفاس العالم إلى الحد الذي ليس من المتوقع أن تنحسر هذه الظاهرة عن العالم في المستقبل القريب وذلك لأسباب عديدة منها:

١-أن الولايات المتحدة الأمريكية وهي القوى العظمى الوحيدة في العالم تمارس أمام العامل تصرفات ومواقف بعيدة تماماً عن العدالة وعن الشرعية الدولية لم يشهدها العالم منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة في العالم ١٩٤٥ يحدث هذا في عصر الفضائيات التي تنقل على مدى أربعة وعشرون ساعة يومياً صوراً متعددة من استخدام القوة ضد الشعوب التي تطالب بحقوقها وعلى رأسها الشعبان الفلسطيني والعراقي في الوقت الذي تارك فيه واشنطن ممارسات النظام الإسرائيلي.

٢-أتاح التقدم التكنولوجي للمتطرفين الذين يملكون أسباب القدرة على إحداث خسائر فادحة في ممتلكات وأرواح الأهداف التي يستهدفونها بل إن التقدم العلمي يتيح بدرجة أكبر لبعض الدول المتقدمة علمياً مثل إسرائيل القيام بأعمال إرهابية خارجة عن الشرعية الدولية وبعيدة عن الإنسانية بهدف تنفيذ مخططاتها دون عناء.

٣-لم تعد الأسباب المحركة اليوم لجماعات العنف والإرهاب محصورة في الدوافع السياسية كما كان الحال في الماضي بل أنه في ظل الانفتاح العالمي فإن بعض غير الأسوياء من البشر والمرضى نفسياً يزداد استعداداهم ورغبتهم في العنف حينما يشاهدون عبر شاشات التلفزيون سهولة نجاح العمليات الإرهابية المدمرة الأمر الذي يستهويهم للقيام بمثل هذه العمليات بل وأصبح تفجير النفس في مناطق مختلفة من العالم شبه عادة يومية دونما قضية جادة وأبلغ دليل على ذلك هو الأحداث الإرهابية الفظيعة التي وقعت في الدار البيضاء يوم ١٧ مايو ٢٠٠٣ والذي كان ضحاياها من المغاربة الأبرياء.

يتضح مما سبق أن عمليات العنف والإرهاب تتصاعد يوما بعد يوم تاركة آثارها السلبية على العالم أجمع نتيجة التحولات العالمية في ظل سياسة العولمة والضغوط التي يمارسها النظام العالمي الجديد والتحديات التي تفرضها العولمة على الكيانات الوطنية والحضارية ساعد ذلك على مواجهات عنيفة مع الغرب كرد فعل على السياسات الظالمة والمنحازة التي تمارسها على دول العالم، ومن هنا انطلقت المظاهرات والإضرابات في بعض دول العالم مناهضة للعولمة رافعة شعارها لا للعولمة.

خامساً : قياس العنف السياسي :

من خلال تحليل بعض الدراسات لظاهرة العنف السياسي نجد أن بعض الدراسات وضعت مؤشرات لقياس العنف السياسي، وبعض الدراسات الأخرى استخدمت مؤشرات جديدة لم تستخدمها الدراسات منم قبل، ويحاول الباحث تحليل هذه الدراسات للوقوف على هذه المؤشرات.

فقد حدد ((تيد جيور)) Ted Gurr مؤشرات العنف السياسي في كتاب ((أليكس شميد)) Alex P. Schmid عام (١٩٨٣) عن الإرهاب السياسي في ثلاث مؤشرات رئيسية المؤشر الأول العنف المرتبط بحالة الاضطراب والغليان ويشمل : الأعمال السياسية العنيفة غير المنظمة التي تتسم بدرجة من المشاركة الجماهيرية مثل : أحداث الشغب والصدمات السياسية والتمردات المحلية، المؤشر الثاني : أعمال التآمر والتخريب وتشمل أعمال العنف السياسي التآمرية التي تتسم بدرجة من التنظيم والتي يشارك فيها عدد محدود من الأشخاص مثل : الاغتيالات السياسية وأعمال الإرهاب المحدودة وأنشطة العصابات المحدودة والانقلابات، المؤشر الثالث : الحروب الداخلية وتتضمن أعمال العنف السياسي التي تتسم بدرجة عالية من التنظيم، ومشاركة شعبية واسعة وتسعى إلى الإطاحة بالنظام مثل الأعمال الإرهابية الواسعة النطاق، وحروب العصابات، وحروب المدن، والثورات.

(Alex P. Schmid, Op. Cit, P.66-67)

كما حدد ((دوجلاس هيبس)) Houglas Hibbs (١٩٧٣) في دراسته عن العنف السياسي الجماهيري بمؤشرين : المؤشر الأول الاحتجاج الجماعي ويشمل : أحداث الشغب، والمظاهرات والإضرابات، والمؤشر الثاني الحروب الداخلية ويتضمن : الأعمال المسلحة ضد النظام، والاغتيالات، وعدد القتلى من جراء أحداث العنف.

(Douglas, Hibbs, 1973, P.8-9)

وحدد ((شانج سياهن)) Shung – Si Ahn (١٩٨١) في دراسته عن العلاقة بين التنمية الاجتماعية والعنف السياسي عدة مؤشرات : أعمال الشغب، والأعمال المسلحة ضد النظام، والانقلابات، وعدد القتلى من جراء أحداث العنف السياسي، والإكراه الحكومي ويشمل (نصيب الدفاع والأمن الداخلي في الميزانية، والرقابة على الصحف، وتقييد المشاركة السياسية، وتعبئة قوات الأمن الداخلي، وإعلان حالة الطوارئ، وحظر التجوال والاعتقال السياسي).

(Chung – Si Ahn, Op. Cit, P.16-22)

ثم حدد ((لويس شـــنيدر)) Lewis Snider (١٩٩٠) مؤشـــرات العنـــف السياسي على أنه احتجاج جماعي – مظاهرات مناهضة للحكومة – وإضرابات – وأعمال شغب سياسية وفي دراسة ((حسنين توفيق)) (١٩٩٢) عن ظاهرة العنـــف السياسي في النظم العربية حدد مؤشرات العنف السياسي بشقيها الرســـمي وغيـــر الرسمي في : العنف الرسمي يشمل (الاعتقالات لأسباب سياسية، والأحكام بالحبس مع الأشغال الشاقة (بأكثر من ١٠ سنوات) المرتبطة بقضـــايا سياســـية، وأحكـــام وأوامر الإعدام المرتبطة بقضايا سياسية، واستخدام قوات الأمن لمواجهة أحـــداث العنف غير الرسمي، واستخدام وحدات من الجيش لمواجهة أحداث العنـــف غيـــر الرسمي)، والعنف غير الرســـمي ويشـــمل (المظـــاهرات، وأحـــداث الشـــغب، والتمردات، والإضرابات، والاغتيالات ومحاولة الاغتيال، والانقلابات ومحاولات الانقلاب).

(Lewis W. Snider, 1990, P.413)

وقد حدد ((روبرت اليـــزا)) Robert Elias (١٩٩٩) مؤشـــرات العنـــف السياسي بما يلي : الاغتيالات، والحروب الأهلية، والانقلابات، والإبادة الجماعية، وحروب العصابات، وانتهاك حقوق الإنسان، والفوارق الاجتماعيـــة، والإرهـــاب السياسي، الثورة.

(Robert Elias, 1999, P.1057)

وحدد ((ديفيد آبتر)) David E Apter (١٩٩٧) في دراسته عن العنـــف السياسي من منظور تحليلي مؤشرات العنف السياسي في عدة مؤشرات : مسيرات الاحتجاج – الإضراب عن الطعام – الاعتصام بالساحات العامـــة والمنشـــآت – واحتلال المصانع والجماعات والاحتجاجات نيابة عن الأقليـــات لتوســـيع حقـــوق المرأة، أو حماية الشواذ، أو الجماعات الأخرى المحرومة والمهملة مـــن جانـــب مؤسسات الحكومة والمجتمع، والقانون وتطبيقاته، وممارســـة الحقـــوق (وتشـــمل الحركات المعارضة للإجهاض التي تسمى الجنين ((طفلا لم يولد)) وتتهم الطبيب

الذي يقوم بعملية الإجهاض بأنه قاتــل نفــس)). (David E. Apter, Op. Cit, P.9)

وتعتمد بعض الدراسات التي تناول ظاهرة العنف السياسي علــى أســلوب تحليل الأحداث من مصادر عالمية ودولية مختلفة مثل نيويــورك تــايمز New York Times Index مثل دراسة روبــرت وايــت Robert White (١٩٩٣) ودراسة ألفارو جوزمان Alvaro Guzman (١٩٩٦)، وحسنين توفيق (١٩٩٢)، محمد سعد أبو عامود (١٩٩٠) وحديثاً سجلت معلومات عــن الجماعــات التــي تمارس العنف والإرهاب في سجلات على مستوى العالم يمكن أن يســتفيد منهــا الدارسين والباحثين والمؤسسات ومراكز البحوث في العالم وهذه المعلومــات تــم جمعها من خلال مخابرات الحكومات، وعلماء الــنفس والمحــامون، والقضــاة، واساتذة الجامعات، والمســئولين السياســيين، كمــا جمعهــا أيضــاً الدارســون المتخصصون في موضوع العنف والإرهاب في وحداتهم في مراك الأبحاث مثــل ((مؤسسدة راند)) Rand Corporation حيث تطبع أجهزة الكومبيوتر نشــرات بالمعلومات بلغات العالم عن توقعاتها، موجه إلى أصحاب السلطة، وتستخدم بنوك المعلومات، ومواد المسح، والتصنيفات، وصور الإرهابيين وسجل لتواريخهم فــي وضع تقنيات وتشريعات، وإستراتيجيات أخرى وتعليمات عن اســتخدام وحمايــة مصادر المعلومات، وهناك أيضاً اهتمام بالتقنيات واستخدام أجهزة المراقبة الدقيقة غير المرئية، وتحليل اللغة للحكم على صدق التهديدات، وطــرق جديــدة للتبــع وتصوير واكتشاف الأسلحة.

وهناك تبادل للمعلومات دقيقة بدقيقة عبر الهيئات الفضائية في الدول كمــا وضعت أدوات متنوعة للتعاون الإقليمي مثل نــادي بيــزن Culub of Besne، ومجموعــة تريقــي The Trevi Graup (١٩٧٦)، نــادي فيينــا Culub of Vienna، والمجموعة الإجرائية الفرنســية الألمانيــة The French German Operational، ومجلس الاتحاد الأوروبي لمقاومة الإرهاب The Cauncil of Europe Convention of the Suppression of Terrorism. (Ibid, P.9)

وقد اعتمدت بعض الدراسات الكمية لظاهرة العنف السياسي على أسلوب التحليل العاملي Factor Analysis. والتحليل العاملي في الدراسات النفسية والاجتماعية والسياسية يتبع عدة خطوات رئيسية : يقوم الباحث بإعداد مقياس في موضوع البحث والدراسة، وأن يحتوي المقياس على عدة مؤشرات قابلة للقياس، ثم تترجم هذه المؤشرات إلى مجموعة من العبارات متضمنة عبارات موجبة وأخرى سالبة، بعد ذلك يقوم الباحث بتطبيق هذا المقياس على عينة محدودة من أفراد عينة الدراسة والبحث، ثم يقوم بإدخال البيانات الخاصة بالتحليل العاملي للكمبيوتر ويتم استخراج عدة عوامل لا تقل جذورها الكامنة عن الواحد الصحيح وتكون عبارتها متشبعة عن ٠.٣ فما فوق طبقاً ((لمحك جليفورد))، ثم يوضح الباحث المصفوفة العاملية قبل التدوير وبعد التدوير والعوامل على العينة المستخدمة.

ومن أمثلة هذه الدراسات التي اعتمدت على أسلوب التحليل العاملي دراسة ((تانتر)) Tanter (١٩٦٦)، ودراسة ((رامل)) Rumel (١٩٦٧)، فقد قام ((رامل)) باختصار تسعة مؤشرات للعنف السياسي الداخلي (اغتيالات، إضرابات عامة، حروب عصابات، أزمات حكومية، عمليات تطهير، أحداث شغب، مظاهرات معادية للحكومة، ثورات، عدد القتلى من جراء أحداث العنف) إلا ثلاثة مؤشرات فقط، العنف المرتبط بحالة الاضطراب والغليان، والعنف الثوري، وأعمال التآمر والتخريب. وقد اختصرها ((تانتر)) Tanter إلى أثنين : العنف المرتبط بالحة الاضطراب والغليان، والحروب الداخلية.

وبعض الدراسات قد اعتمدت على معاملات الارتباط بين العنف السياسي وبعض المتغيرات الأخرى ومن أمثلة هذه الدراسات دراسة ((إدوارد ميللر)) Edward Muller عام (١٩٨٥)، دراسة حسنين توفيق (١٩٩٢)، ودراسة تشارلس جرينير عام (١٩٩٨).

فدراسة ((إدوارد ميللر)) قد أوجت علاقة طريدة بين عدم المساواة في توزيع الدخل والعنف السياسي الجماعي، أما دراسة ((حسنين توفيق)) فقد

استخدمت عدة معاملات ارتباط ((معامل الارتباط الخطي البسيط، ومعامل الارتباط الجزئي، ومعامل الارتباط المتعدد) بين العنف السياسي، وعدد من المتغيرات الأخرى كالتنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية والتبعية الاقتصادية فقد أثبت الدراسة أن هناك علاقة طردية (إيجابية) بين عدم التكامل الوطني والعنف السياسي، كما أن هناك علاقة طردية (إيجابية) بين عدم العدالة التوزيعية والعنف السياسي، ثم أثبتت الدراسة أنه لا توجد علاقة ذات طبيعة واحدة من حيث درجة القوة أو الاتجاه بين كل من التنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية والتبعية الاقتصادية (على كل حدة) وشدة العنف السياسي، كما أن علاقة المتغيرات الثلاثة مجتمعة (التنمية الاقتصادية، التعبئة الاجتماعية، والتبعية الاقتصادية) بالعنف السياسي علاقة طردية (إيجابية) من حيث اتجاهها، أم من حيث درجة قوتها فهي في الغالب علاقة متوسطة وأحياناً قوية، الأمر الذي يؤكد أن العنف السياسي يعتبر نتاجا لتفاعل العديد من المتغيرات.

وقد أثبتت دراسة ((تشارلس جرينير)) إلى وجود ارتباطات خطية وثنائية متبادلة بين العنف والتنمية وعدم المساواة وهي أكثر تعقيداً وديناميةً عما هو مفترض، والارتباطات غير الخطية أكثر تعقيداً من أن يتعامل معها إحصائياً ومفهومياً، ولكن استمرار الاعتماد على التفسير البسيطة الخطية أو ما يسمى مداخل المنحني البياني لعدم المساواة في الدخل سيعوق إقامة نظرية تفسيرية صادقة عن التنمية الاقتصادية.

كما اعتمدت بعض الدراسات على أسلوب التحليل المساري Pathanalysis وذلك بغرض بناء نموذج سببي يوضح العلاقات المسببة أو الإسهامات النسبية لسلسلة من المتغيرات المستقلة الداخلية والخارجية في تأثيرها على المتغير التابع النهائي وهو العنف السياسي، ويرجع الفضل في استخدام أسلوب التحليل المساري في تحليل البيانات وانتشاره في كثير من العلوم الخاصة في العلوم الاجتماعية إلى ((دانكان)) Duncan عام (١٩٦٦). ويمتاز هذا النوع من التحليل بأنه يمكن من خلاله الربط بين النظرية المجتمعية والواقع الاجتماعي

السياسي، كما أنه يفيد في اختيار العلاقات السببية والإسهامات النسبية لسلسلة أو لعدة سلاسل من المتغيرات المستقلة والتابعة والتي تنتهي كلها لتسبب في النهاية متغيراً تاباً نهائياً هو الظاهرة المراد دراستها من خلال نموذج مقترح.

ومن أمثلة هذه الدراسات دراسة دافيد جوزيف David Goseph (١٩٩٨) فقد توصلت دراسته إلى تأييد النموذج المقترح النظري بأن الزيادة في المقابل للعنف، والأدعمة لمقابل النفوذ تؤدي إلى التقليل من العنف المستخدم تجاه الدولة.

يتضح مما سبق أنه على الرغم من اتفاق الباحثين حول بعض المؤشرات المشتركة لظاهرة العنف السياسي، إلا أنهم اختلفوا إلى حد ما في تحديد الفئات التي أدرجت فيها الأشكال نفسها من العنف السياسي، فعلى سبيل المثال حدد ((تيد جيور)) المظاهرات وأحداث الشغب تحت مفهوم الاضطرابات بينما وضعها ((دوجلاس هيبس)) تعبيراً عن الاحتجاج الجماعي والمؤشرات السابقة تحتاج إلى تجزئتها أو ترجمتها إلى مؤشرات فرعية تزيد عن عملية التمييز بين مؤشرات العنف السياسي، وقد أستخدمت بعض الدراسات مؤشرات جديدة، كالإبادة الجماعية – انتهاك حقوق الإنسان – الحركات المعارضة للإجهاض – الجماعات المناهضة لفرض الضرائب، وتجار المخدرات، والمدافعين المعارضين عن البيئة – والجرائم التي تعبر عن الكراهية.

سابعاً : إجراءات وآليات مواجهة العنف السياسي :

تقترح الدراسة بعض الآليات لمواجهة ظاهرة العنف السياسي على الصعيد الدولي والعربي والمحلي :

١-فعلى الصعيد الدولي :-

- لابد من تكاتف الجهود الدولية لمحاولة التقليل من هذه الظاهرة واضعاً في الاعتبار أن علاجها يستلزم استئصال أسبابها بدلاً من التهديد باستخدام القوة للتصدي لها حيث أثبتت التجربة أن العنف يزداد كلما صدرت التصديرات الدولية بمنعه، فالمجتمع الدولي كله أصبح ضحية العنف والإرهاب لا فرق بين دولة متقدمة أو غير متقدمة بل إن الدولة المتقدمة هي الأكثر تخوفاً منه حالياً

لما تعكس تداعياته انخفاضاً من دخول شعوب هذه الدول والتي اعتادت لسنوات طويلة على مستوى معيشة مرتفع بسبب مناخ الأمن والأمان الذي عايشته هذه الشعوب في العقود الأخيرة.

- تبني الأمم المتحدة لفكرة عقد مؤتمر دولي لمكافحة العنف السياسي باعتباره ظاهرة عالمية لا دين ولا وطن له على أن تكون أحد الأهداف الأساسية للمؤتمر هو الاتفاق على تحديد واضح وقاطع لمفهوم العنف السياسي الذي لا تسلم منه دولة من دول العالم.

٢-أما على الصعيد العربي :-

- لابد من تمهيد الأرضية الصالحة لزرع قيم الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان والتخلص من قيم القمع وثقافة التسلط واحتكار السلطة والرأي، وحماية حق الاختلاف وحق التعددية والتمثيل على قدم المساواة، والحق في التداول السلمي للسلطة من خلال تعاقد سياسي جديد بين أطراف العملية السياسية يقوم على احترام النظام الديمقراطي الدستوري وصيانة الحياة التمثيلية والتنافس السياسي السلمي والاحتكام إلى الاقتراع الحر المباشر والنزيه وإرادة الشعب.
- إعادة النظر في الفلسفة الاقتصادية الرسمية وخيارات التنمية التي تطبقها النظم العربية، فهناك إخفاق السياسات التنموية التي أدت إلى الفقر وفقدان الأمن الغذائي، وتزايد التبعية للخارج، وارتفاع معدلات المديونية، وزيادة الفجوة الطبقية هذه السياسات في حاجة إلى مراجعة شاملة لمعرفة الأسباب التي أدت إلى فساد التخطيط، كما أن هناك حاجة لتصحيح أولويات الاستثمار والأنفاق الوطني وسياسات تعبئة الموارد والتوصل إلى أسس جديدة لتنمية المالية والبشرية وأوجه التوظيف وتصحيح العلاقة مع المؤسسات المالية العالية (خاصة صندوق النقد الدولي) وأطراف التجارة الخارجية للتغلب على شروطها القاتلة.
- تعاون الدول العربية فيما بينها في تبادل المعلومات بيسر وسهولة للمتورطين في أعمال العنف السياسي.

٣-على الصعيد المحلي :-

- الإسراع بخطط التنمية في الريف وتوزيع الاهتمام والرعاية بين الريف والمدن بناء على قاعدة العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي، فبذور العنف نتجت في الريف من خلال الخلل الهيكلي والبنياني في النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وأفرزت جماعات تمارس العنف والإرهاب.
- تحقيق التعاون والتكامل بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية لمحاربة العنف والإرهاب الذي أصبح يسيطر على عقول الشباب في الوقت الحاضر وتفضيلهم للمصلحة الخاصة على المصلحة العامة.
- مواجهة انتشار البطالة بين الشباب فهي العامل الرئيسي الذي يقف وراء انتشار ثقافة العنف والمشاعر السلبية بين الشباب تجاه الوطن التي تدفع الشباب إلى العنف والجريمة والإدمان والاغتصاب.
- قيام وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة في التصدي لهذه الظاهرة التي انتشرت داخل المجتمع العراقي وكذلك لابد من توعيتهم بخطورتها على المجتمع بصفة عامة والشباب بصفة خاصة.
- تتعاون كل الأحزاب السياسية مع بعضها البعض للتصدى لظاهرة العنف السياسي باعتبار أن هذه القضية تعد قومية تؤثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق، وألا تترك المسئولية كاملة على الدولة لمحاربة العنف.
- بذل المزيد من الجهد لمواجهة المشكلة الاقتصادية من خلال العمل على تحقيق التوازن بين مستوى الدخول وبين الارتفاع المستمر في الأسعار حتى نحد من مستويات العنف بين فئات الشباب المختلفة بصفة عامة والعنف السياسي بصفة خاصة.
- إعادة تنظيم المجتمع المدني في العراق وبناء قدراته بالقدر الذي يسمح له بالتعامل بقدر كبير من الوعي في قضايا العنف والإرهاب والإغاثة أو تلك

القضايا المجتمعية الشائكة مثل علاقة الدين بالمجتمع الأهلي وهي أشكاليات قائمة ويصعب على المجتمع المدني الدخول فيها والتصدي لها وتحديد العلاقة مع الدولة في إطار معالجتها.

- أنطلاق الجمعيات الأهلية باعتبارها أكثر مؤسسات المجتمع المدني انتشاراً في المجتمع إلى تنفيذ مجموعة من البرامج التنموية في المناطق الفقيرة والمهمشة باعتبارها أكثر المناطق الجغرافية في المجتمع إفرازاً للعنف والإرهاب.
- بناء مجتمع مدني قوى وفاعل لأنه دون ذلك يصعب تحميل هذه الكيانات القائمة مسئولية التصدي لهذه القضايا الشائكة لأنها أصعب من قدرات المجتمع المدني على التصدي لمجموعة القيم السلبية في المجتمع المصري.
- تغليب لغة الحوار الفكري بين صانعي ومتخذي القرار وأصحاب الوقفات الاحتجاجية حول ما يرفعون من شعارات والبعد كلية عن التعامل الأمني في مثل هذه المواقف إلا عند تعرض المجتمع لخطر محدق.
- انتشار ثقافة التسامح وقبول الآخر في مواجهة ثقافة العنف التي تسود المجتمع بصورة واضحة في السنوات العشر الأخيرة.
- التعامل مع إفرازات العولمة الاقتصادية السلبية ببرامج ومشروعات تنموية هادفة وشاملة للحد من آثارها.

المراجع والهوامش

أولاً : المراجع العربية :-

١-أحمد جلال عز الدين، الإرهاب والعنف السياسي، القاهرة، دار الحرية، ١٩٨٦.

٢-إسهام أبو بكر عثمان، العولمة كما يدركها الطلاب وعلاقاتها ببعض المتغيرات النفسية لدى عينة من طلاب الجامعة، مؤتمر العلوم الإنسانية وتكاملها (رؤية مقارنة)، المؤتمر العلمي السنوي، كلية الاداب-جامعة المنيا، مارس ٢٠٠٢.

٣-إكرام عبد القادر بدر الدين، ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر (١٩٥٢-١٩٧٠)، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣.

٤-أماني مسعود الحديني، المهمشون والسياسة في مصر، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩.

٥-إيمن شومان، علم الاجتماع السياسي دراسة في الحركات الاجتماعية والسياسية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦.

٦-حسنين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٧)، ١٩٩٢.

٧-السيد الحسيني، التحولات العالمية المعاصرة والاهتمامات البحثية الجديدة في مجتمعات العالم الثالث، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد (١٥)، ١٩٩٣.

٨- السيد عبد المطلب غانم، ندوة العنف والسياسة في الوطن العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (٩٠)، أكتوبر ١٩٨٧.

٩- شادية محمد قناوي، نحو تفسير آليات العنف في المجتمع المصري رؤية سوسيولوجية، قطر، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (١٩)، ١٩٩٦.

١٠-عبادة كحيلة، التقاء الحضارات في عالم متغير حوار أم صراع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب – جامعة القاهرة، ٢٠٠٣.

١١-عبد الناصر حريز، الإرهاب السياسي دراسة تحليلية، القاهرة، مدبولي، ط١، ١٩٩٦م.

١٢-علي ليلة، الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسي، الندوة المصرية الفرنسية الخامسة حول ظاهرة العنف السياسي، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

١٣-ـــــــــــــــــــ، الشباب في مجتمع متغير – تأملات في ظواهر الأحياء والعنف، القاهرة، لسلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب رقم (٨٤)، مكتبة الحرية الحديثة، ط١، ١٩٩٠.

١٤-ـــــــــــــــــــ، منتدى الإصلاح العربي حالة السياق الاجتماعي العربي متغيرات القياس والإصلاح، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٧.

١٥-فاروق يوسف أحمد، السلوك السياسي : مقدمة لدراسات الإنساني والسياسية، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٨.

١٦-فيليب برود، عنف الدولة والعنف الرافض في أوروبا الغربية، الندوة المصرية الفرنسية الخامسة – حول ظاهرة العنف السياسي، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

١٧-فيليب فارج، العنف السياسي، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

١٨-قدري حنفي، حول العنف السياسي رؤية نفسية، الندوة المصرية الفرنسية الخامسة حول ظاهرة العنف السياسي، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

١٩-محمد فايز أسعيد، الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي، بيروت، دار الطليعة، ١٩٩٨.

ثانياً : المراجع الأجنبية :-

20- Alex P. Schmid & Albert Jongman, Political Terrorism Amsterdam : North-Holdn Publishing Company, 1983.

21- Bernadette C. Hayes & Ian Mcallister Sowing Dragon's Teeth : Public Support for Political Violence and Paramititarism In Northern Ireland, Political Studies, vol. (49), No. (5), 2001.

22- Chung – Si Ahn, Social Development and Political Violence, Seoul National University, Press, 1981.

23- David E Apter, Political Violence in Analytical Perspecitve "In David E Apter The Legitimization Violence, Macmilan Press, 1997.

24- Douglas, Hibbs, A. Muss Political Violence : A Cross National Causal Analysis, New York John Wiley, 1973.

25- Edward Muller N, Income Violence Inequality, Regime Repressiveness and Poitical Violence, American Sociological Review, Vol. (50), No. (1), 1985.

26- Lewis W. Snider, The Political Preformance of Govemments External Debt Service, and Domestic Political Violence, International Political Science Review, Vol. (11), No. (4), 1990.

27- Mary R. Jackman, Violence Social Life, Annu, Review Social, 2002.

28- Paul & Patrica Brantigham, Patters of Crime, New York Macmillan, 1984.

29- Richard C. Fording, The Conditional Effect of Violence as a Political Tactic : States, American Journal of Political Science, Vol. (41),N. (1), 1997.

30- Robert Elias, Political Violence : In, Encyclopedia of Violence Northern Ireland, Sociological Review Vol. (58), No. (4), 1993.